الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان

MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DE L'HABITAT

MINISTRY OF EQUIPMENT AND HOUSING

الحوكمة وأخلاقيات العون العمومي ونظام الجودة

محتوى المداخلة

I التعريف بالحوكمة

أ- معايير تحديد مدى الإلتزام بمبادئ الحوكمة

ب- دور خلايا الحوكمة

IIمدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي

أ- أهداف المدونة،

ب- محتوى المدونة.

III نظام الجودة إيزو 9001

أ- إرساء نظام الجودة بالوزارة

ب- معايير الحفاظ على علامة الجودة

التعريف بالحوكمة

يعتبر مفهوم الحوكمة الرشيدة أو الحكم الجيّد من المفاهيم الحديثة والمعتمدة بصفة كبيرة من قبل العديد من الدول ومن بينهم تونس والمرتبطة أساسا بحسن التصرف وبجودة الخدمات والنجاعة ولمحافظة على المال العام قصد تحقيق التنمية، باعتبار أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون حوكمة رشيدة.

وأول ظهور للمفهوم كان في القطاع الخاص أي بالشركات (أزمة شركة Enron التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي وكذلك أزمة شركة WorldCom للاتصالات) حيث شهدت الشركات الكبيرة وخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2002 أزمة كبيرة نتيجة وجود تضارب بين المصالح الذاتية للمسيرين والمصلحة العامة للشركة لذلك راجت الترجمة المختصرة للحوكمة: « CORPORATE GOVERNANCE ».

وبالتالي من الأسباب الهامة لانهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية بالإضافة الى نقص الشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية ،وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية لدى المتعاملين معها، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم عناصر تميزها ألا وهي جودتها.

الحوكمة السياسية

تعددت مفاهيم الحوكمة وأصبحت ترتبط بالعديد من الإعتبارات وأصبحنا نتحدث عن حوكمة سياسية وحوكمة إقتصادية وحوكمة إدارية وغيرها....

فبالنسبة للحوكمة السياسية ساهم بروز الحوكمة في تغيير مدلول السلطة السياسية بالمعنى الكلاسيكي المبني على وجود حاكم وأحزاب إلى مدلول حديث يؤثر من خلاله فاعلين جدد يتمثلون في المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص. وهو ما يضمن التداول على الحكم والشفافية في التعامل والمساءلة.

الحوكمة الإقتصادية

التعريف الأكثر شيوعا هو التعريف الذي تتبناه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنها: مجموعة من المبادئ والنظم الرقابية الصارمة التي تربط بين القائمين على إدارة المؤسسة الإقتصادية لتأهيل مجلس الإدارة وتحميله أكثر المسؤولية في علاقته مع المساهمين ومع المتعاملين مع المؤسسة لضمان استقلاليتها.

الحوكمة الإدارية

يمكن ان نعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تؤطر حسن التصرف الإداري والتى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الاداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتبسيط إجراءات ومراقب سواء في المؤسسات والمنشآت العمومية أو في أي هيكل الإداري آخر .

لماذا الحوكمة؟ وما هي تأثيراتها؟

- تؤثر الحوكمة على الإدارة من حيث تنظيم عملها وضمان جودة الخدمات وتبسيطها.
- تؤثر الحوكمة على علاقة الإدارة بالمواطن من خلال شفافية التعامل معه مما يُكرس ثقة المواطن في الإدارة.
- تؤثر الحوكمة على التنمية من حيث الحفاظ على المال العام وتضمن حسن التصرف فيه وتحفز على الإستثمار.

معايير تحديد مدى الإلتزام بمبادئ الحوكمة

الأعمدة الأساسية للحوكمة

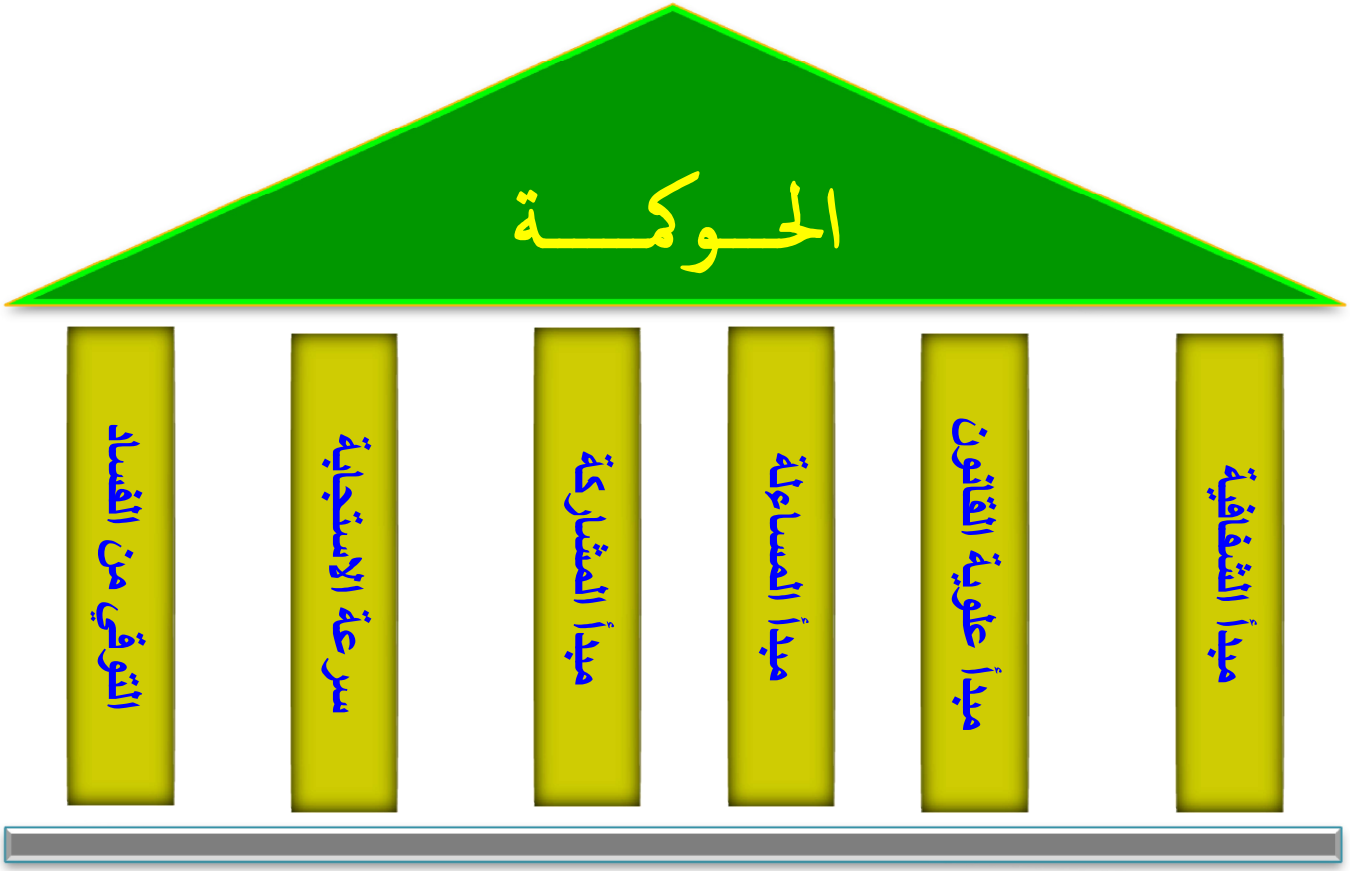

مبدأ الشفافية

تعني الشفافية توفير جميع المعلومات الضرورية بطريقة واضحة ودقيقة ونشرها لتسهيل نفاذ المتعاملين إليها دون عناء أو إقصاء ومن هنا جاء القانون الأساسي للنفاذ إلى المعلومة ليعزز هذا المبدأ.

كما جاء المفهوم الحديث لـ E-Governance

من مظاهر تطبيق مبدأ الشفافية بالوزارة:

- تحيين موقع الواب الخاص بالوزارة وإدراج العديد من المعطيات طبقا لما نص عليه قانون النفاذ إلى المعلومة بخصوص النشر التلقائي.
- تشريك المواطنين في اختيار مسار المشاريع الطرقية (قنطرة بنزرت،طريق رادس، الطريق السيارة بالكاف....)

- في مشاريع السكن الإجتماعي:

- تعليق قائمة المنتفعين قبل توزيع المساكن.

- في الصفقات العمومية:

- نشر المخطط التقديري للصفقات العمومية سنويا قبل الشروع في إبرامها.

- الإمتناع عن المشاركة في لجنة تقييم الصفقات لمن له مصلحة مع مؤسسة أو قرابة.
- إعتماد منظومة "تونبس". أو "شوبنغ مول".

- <u>في المجال القانوني:</u>

- نشر مشاريع النصوص القانونية على الخط لعرضها على الإستشارة.

مبدأ علوية القانون

هو الإحتكام إلى النصوص والمبادئ القانونية (بدء بالدستور وانتهاء إلى المناشير) وتنفيذها من قبل الإدارة وتطبيقها من قبل القضاء .

فهل هنالك تنفيذ كلي للقوانين من قبل الإدارة؟

- بعض القوانين لم تطبق بصفة كلية (قانون تغيير صبغة الأراضي الفلاحية لإنجاز مشاريع السكن الإجتماعي، قانون حماية ملك الدولة العمومي للطرقات، مجلة الجماعات المحلية....).

مبدأ المساءلة

يعتبر مبدأ المساءلة من المبادئ الأساسية للحكم الجيد وهو يعني مساءلة أو محاسبة رئيس الهيكل الإداري حتى لا يقع في الأخطاء وتنقسم إلى:

- مساءلة ذاتية: هي طريقة جيدة يقوم بها رئيس الإدارة قبل اتخاذ القرار أو إمضاء الوثائق (قبل إمضاء وثائق الصفقات أو قرارات التصفيف أو المصادقة على التقسيمات..) الحرص على أن تكون أعمال التصرف متطابقة مع القوانين والتراتيب الجاري بها العمل، واستشارة الخبراء.

- مساءلة خارجية:

- القضائية،
- الدوائر الرقابية،
- المجتمع المدني،
- أعضاء مجلس نواب الشعب.

مبدأ المشاركة

يعني مبدأ المشاركة أو المقاربة التشاركية تمكين المواطنين والمجتمع المدني وغيرهم من المشاركة في الأنشطة الإدارية واتخاذ القرارات التشاركية في إطار منظم.

من مظاهر تطبيق مبدأ المشاركة بالوزارة:

- تمكين المواطنين من إبداء الملاحظات في نشاط الوزارة عبر موقع التواصل الإجتماعي والإجابة عليها وعبر منظومة:e-people
- تمكين الجمعيات من المشاركة لتحسين الخدمات وإنجاز المشاريع العمومية(جمعية المراقبين العموميين و جمعية أنا يقظ مثلا).

- من الملاحظ أن مبدأ المشاركة تم اعتماده باحتشام وخاصة من خلال:

- عدم الرد على جميع تساؤلات واستفسارات المواطنين عبر مواقع التواصل الإجتماعي،
- عدم إحكام متابعة الشباك الخاص بالإستبيان بمواقع الواب والمتعلق بإبداء الرأي في الخدمات الإدارية،
- عدم التعامل مع الجمعيات بنفس الطريقة بين الإدارات.

سرعة الاستجابة

تتطلب سرعة الاستجابة تجاوب الإدارة مع متطلبات جميع المتعاملين معها ضمن أطر زمنية معقولة ومحدّدة. وهو ما يمكن إدراجه ضمن منظومة الإصلاح الإداري وضبط الخدمات وتقريبها من مستعملي المرافق العمومية.

من مظاهر سرعة الإستجابة:

- متابعة البريد الورقي والبريد الإلكتروني في الإبان،
- عدم تأجيل الإجابة على المراسلات والعرائض والتساؤلات،

- إحترام الآجال القانونية المضبوطة للإجابة على الملفات،
- خلاص المقاولات ومكاتب الدراسات والمراقب الفني والمهندس المستشار وأي متدخل آخر في الإبان،
- تطوير الأساليب الحديثة داخل الإدارة في عملية معالجة الملفات باعتماد المنظومات الإعلامية وتنمية الإدارة الإتصالية وتطوير التكوين للأعوان في هذا المجال.(إعتماد الوزارة على منظومة «عليسة» في مكاتب الضبط).

التوقي من الفساد

أهم النصوص المتعلقة بكافحة الفساد

- ✓ الدستور: الفصل 10، الفصل 15. الفصل 130،
- ✓ اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الفساد (سنة 2003) صادقت عليها تونس سنة 2008،
- ✓ المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 والمتعلّق بمكافحة الفساد،
- ✓ القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،
- ✓ القانون الأساسي عدد 77 لسنة 2016 المتعلق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي،
- ✓ القانون أساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين،
- ✓ القانون أساسي عدد 59 لسنة 2017 المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد،
- ✓ القانون عدد 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.
- ✓ القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بمحكمة المحاسبات.

معنى الفساد

« الفساد هو كل تصرف مخالف للقانون والتراتيب الجاري بها العمل يضر أو من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، وسوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية ويشمل جرائم الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص والاستيلاء على الأموال العمومية أو سوء التصرف فيها أو تبديدها واستغلال النفوذ وتجاوز السلطة أو سوء استعمالها، وجميع حالات الإثراء غير المشروع وخيانة الأمانة وسوء استخدام أموال الذوات المعنوية وغسل الأموال وتضارب المصالح واستغلال المعلومة الممتازة والتهرب الجبائي وتعطيل قرارات السلطة القضائية وكل الأفعال التي تهدد الصحة العامة أو السلامة أو البيئة».

القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين

عناصر الفساد

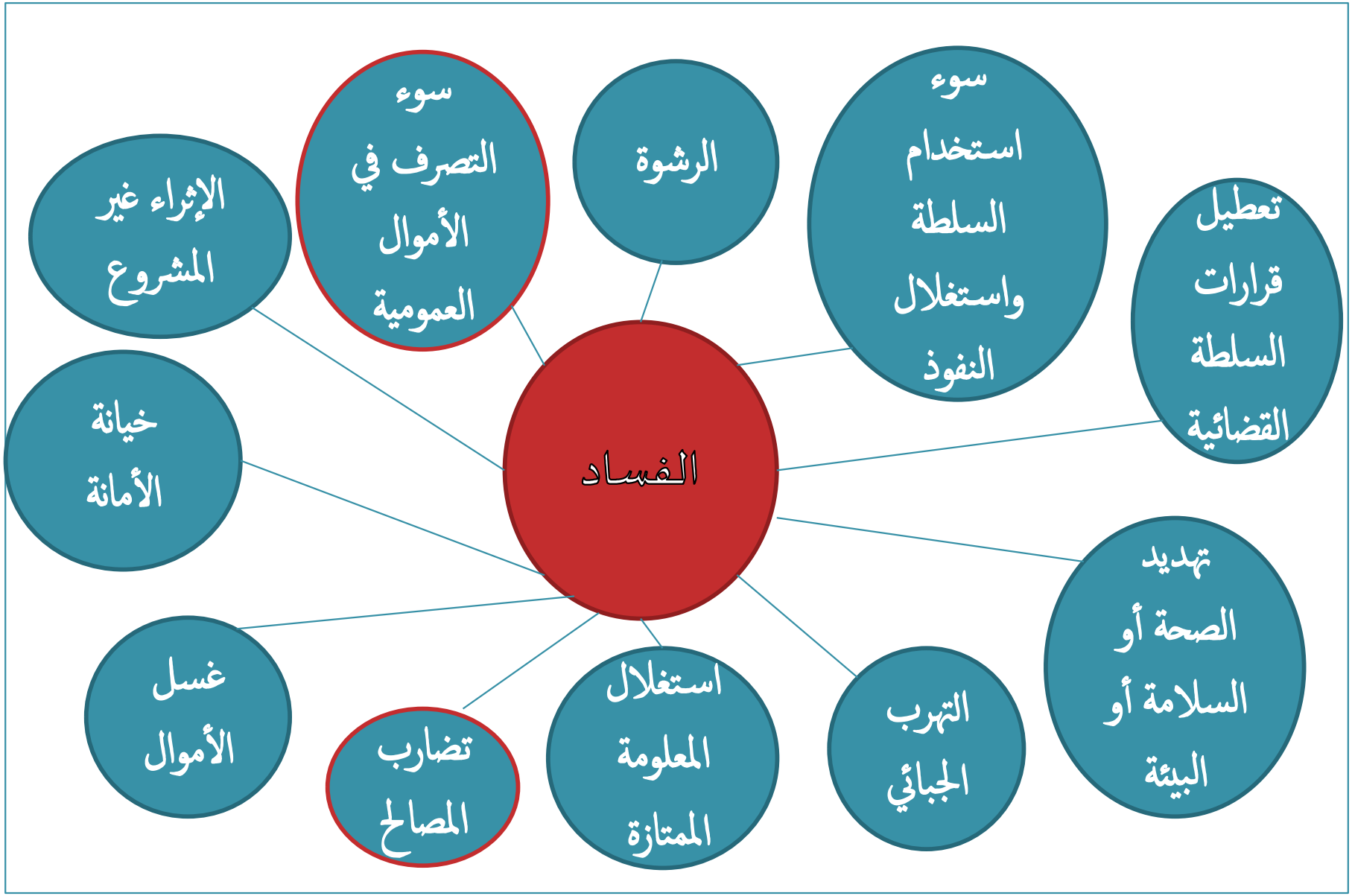

من الملاحظ أن الوزارة معنية بعنصرين 2 فقط من جملة 11 عنصر من عناصر الشبكة العنكبوتية للفساد حسبما تبينه تقارير الدوائر الرقابية وهما محاطان بدائرة حمراء:

1- سوء التصرف في الأموال العمومية(أمثلة):

- عدم مطابقة تنفيذ الصفقة للمواصفات الفنية بكراس الشروط،
- عدم توفر دفاتر الحظيرة الخاصة بالصفقات أو عدم مطابقتها لما تم إنجازه،
- عدم متابعة صيانة الآلات وتفقدها وتفقد قطع الغيار واستهلاك الوقود،
- عدم تتبع المقاولات أو بقية المتدخلين أمام لجنة الإقصاء أو مجلس المنافسة.

2- تضارب المصالح (أمثلة) :

- أعوان لهم مصالح لدى مقاولات أو مكاتب دراسات ناتج عن قرابة أو عن محاباة،
- الجمع بين ترخيص مقاولة وترخيص مخبر تحليل مواد إنشائية،
- الجمع بين إجراء الدراسات وإجراء المراقبة لنفس المشروع،
- عون له صلة قرابة بأحد المشاركين بالصفقة وهو عضو بلجان الفتح أو التقييم .

الأسباب الحقيقية لإثارة بعض النقائص:

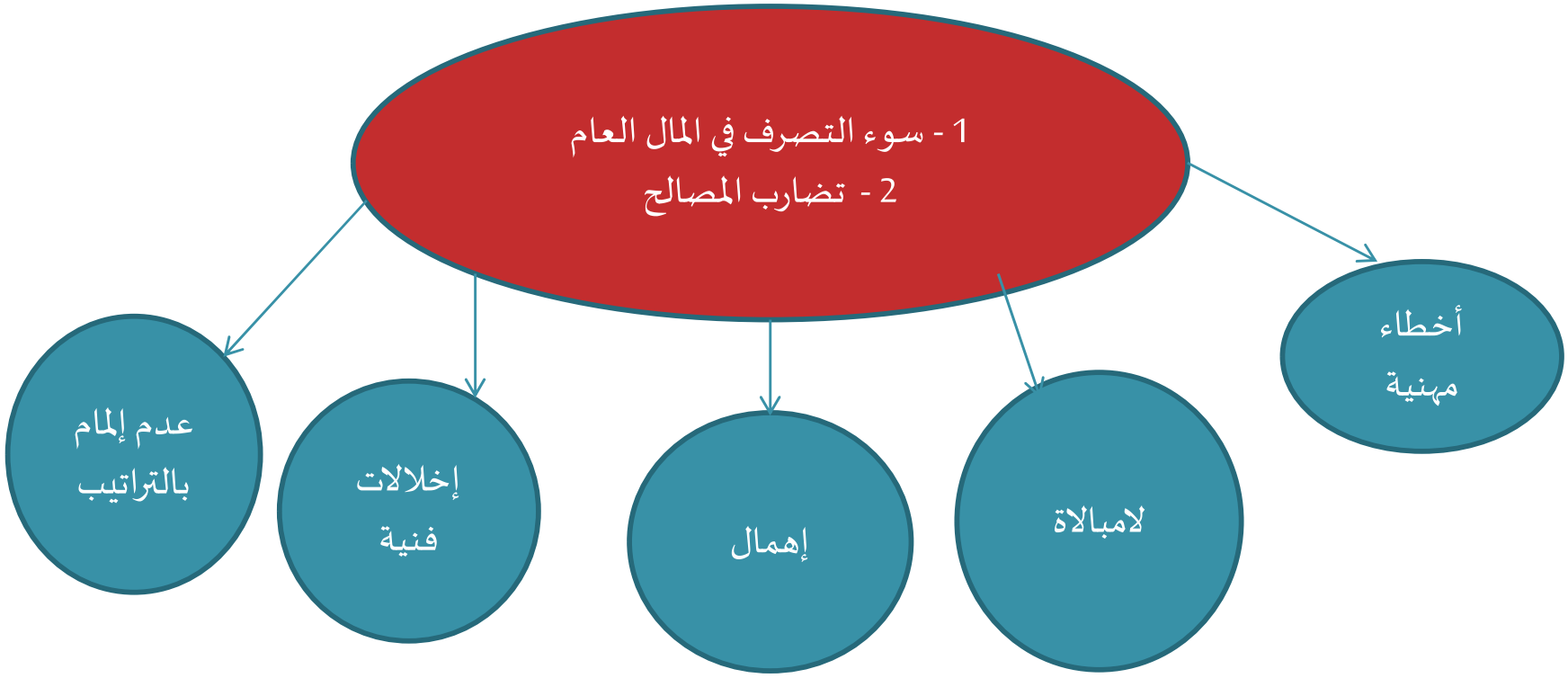

متابعة ملفات الفساد

- إجابة **الهيئات الرقابية** المكلفة بمكافحة الفساد في الآجال المضبوطة والتنسيق معها بصفة متواصلة ولصيقة،
- برمجة إجتماعات **متابعة عن قرب** في بعض الملفات مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية،
- تكوين **فريق عمل** بالوزارة للتدقيق في تقارير محكمة المحاسبات واتخاذ الإجراءات والإصلاحات اللازمة،
- العمل مع **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد** على معالجة العديد من العرائض التي تستدعي التحري والتقصي،

- التنسيق مع رؤساء خلايا الحوكمة بالجهات وبالمؤسسات العمومية مباشرة وعبر الفضاء الإلكتروني التشاركي،
- متابعة الملفات المحالة من قبل المواطنين والتي تتعلق بالفساد الإداري أو المالي،
- تكثيف الرقابة والتفقد،
- التواصل الدائم مع الهياكل القضائية لمتابعة قضايا الفساد والبت فيها(تلقي ملفات من النيابة العمومية ورفع قضايا جزائية).

بعض التوصيات

- ضرورة دراسة وتحليل الإخلالات الواردة بتقارير محكمة المحاسبات ومراقبي المصاريف العموميّة و سلسلة أخطاء التصرّف التي عاينتها دائرة الزجر المالي في منظومة الشراءات والصفقات العموميّة،
- التكوين المكثف في مجال الشراءات والصفقات العموميّة لموظفي وأعوان الإدارات المركزية والجهوية والمحلية،

- ✓ الإطلاع على نتائج قرارات المحاكم في شأن قضايا الفساد المرتبطة بمنظومة الشراءات والصفقات العموميّة وقرارات هيئة المتابعة والمراجعة وقرارات مجلس المنافسة،
- ✓ تكوين موظفي وأعوان الإدارات المركزية والمحلية حول كيفية تفادي أخطاء التصرّف كآلية من آليات الحوكمة،

- ✓العمل على رفع ملفات التواطؤ إلى مجلس المنافسة من قبل الإدارات،
- ✓العمل على رفع ملفات إنعدام النزاهة إلى لجنة إقصاء المتعاملين الإقتصاديين طبقا للأمر عدد 498 لسنة 2016،
- ✓مزيد العناية بالإعلامية والتواصل الإلكتروني والتطبيقات الإعلامية بالإدارات المركزية والجهوية والمحلية (البيانات المفتوحة، منظومة «عليسة»، ومنظومة التصرف في أسطول النقل ومنظومة التصرف في العقارات ومنظومة التصرف في المخزون ومنظومة التصرف في المحروقات ومنظومة التصرف في الصفقات).

- ✓مزيد دعم التفقدية العامة بالإمكانات البشرية اللازمة،
- ✓مزيد تشريك خلايا الحوكمة بالإدارات الجهوية وبالمنشآت العمومية في جميع الإشكاليات والإصلاحات والمشاريع الكبرى.

دور خلايا الحوكمة

الإطار القانوني والتنظيمي لعمل خلايا الحوكمة

إلى جانب الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها فإن هنالك ترسانة هامة من القوانين والمراسيم والأوامر المتضمنة لأحكام ومبادئ أساسية تعتبر مرجعية قانونية هامة لخلايا الحوكمة حيث بلغ عددها حوالي 20 نص قانوني (بين قوانين أساسية:5، وقوانين عادية ومراسيم:4، وأوامر ومناشير:8

أهم النصوص القانونية ذات الصبغة العامة والمتمثلة في القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين وإلى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة والقانون عدد46 لسنة2018 المؤرخ في1 أوت2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.

2. القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين:

- ينص هذا القانون في فصله الأول على أنه يهدف إلى ضبط صيغ وإجراءات الإبلاغ عن الفساد وآليات حماية المبلغين بما يساهم في تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته في القطاعين العام والخاص.

- وقد نص الفصل 7 من هذا القانون على ضرورة وجود هيكل إداري مختص في متابعة ملفات التبليغ عن ملفات الفساد داخل الهيكل الإداري وهو خلية الحوكمة.

- كما تعمل خلية الحوكمة طبقا لأحكام الفصل14 من هذا القانون على اتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من صحة المعطيات المضمنة بالملفات التي أحيلت إليها والتنسيق في ذلك مع هياكل التدقيق والتفقد.

3. القانون عدد 46 لسنة2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح:

- ينص الفصل الأول من هذا القانون الأساسي على أنه يهدف إلى ضمان مبادئ الحوكمة والمتمثلة في دعم الشفافية والنزاهة والحياد والمساءلة ومكافحة الإثراء غير المشروع وحماية المال العام.
- وهي من المبادئ الأساسية التي تسهر خلية الحوكمة على تنفيذها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهياكل الرقابة.

- و ينص الفصل 12 من هذا القانون الأساسي على واجب متابعة قيام الأعوان المطالبين بواجب التصريح بالمكاسب والمصالح وفقا للإجراءات المضبوطة وحث الأعوان المتأخرين للقيام بهذا الواجب.

- وتكون خلية الحوكمة داخل الإدارة هي الهيكل الساهر على تنفيذ أهداف هذا القانون والتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لضمان تنفيذ أحكامه.

4. القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة:

- يهدف إلى تعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة وخاصة فيما يتعلق بالتصرف في المرفق العام وتحسين جودته ودعم ثقة المواطن فيه.
- وهي من المبادئ الرئيسية للحوكمة التي يسهر المكلف بخلية الحوكمة على ضمانها وتعزيزها.

وبالتالي تعمل خلية الحوكمة على متابعة تنفيذ الفصل6 من هذا القانون الأساسي فيما يتعلق بواجب النشر التلقائي للمعلومة على الموقع الإلكتروني المفتوح للعموم للإطلاع على النشاط والوثائق اللازمة بتقديم الخدمات والإحصائيات والتقارير المالية والميزانية وغيرها من المعلومات الضرورية لتسهيل عمل المتعاملين مع الإدارة في الحصول على خدمات المرفق العمومي بكل هيكل إداري.

كما يتعين على خلية الحوكمة **متابعة تنفيذ إجراءات الرد على مطالب** الحصول على المعلومة في الآجال القانونية المضبوطة بالنص وكذلك متابعة خطة عمل النفاذ إلى المعلومة بالتنسيق مع المكلف بالنفاذ إلى المعلومة وهيئة النفاذ إلى المعلومة.

5.الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها:

أ- إحداث خلايا الحوكمة:

- نص الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016،على إحداث خلايا الحوكمة على مستوى الوزارات و الولايات والبلديات مراكز الولايات والمؤسسات والمنشآت العمومية.

- ويسير رئيس الخلية إطار لا تقل خطته عن مدير عام إدارة مركزية بالنسبة للوزارات وعن مدير إدارة مركزية أو مدير مركزي بالنسبة للمؤسسات العمومية وعن كاهية مدير بالنسبة للولايات وعن رئيس مصلحة إدارة مركزية بالنسبة للبلديات.
- كما نص الأمر المذكور على أن تُلحق خلايا الحوكمة بالديوان بالنسبة للوزارات وبالكتابة العامة بالنسبة للولايات والبلديات وبمجالس الإدارة ومجالس المؤسسة بالنسبة للمنشآت العمومية والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية.

ب. مشمولات خلية الحوكمة :

- تُكلف خلايا الحوكمة أساسا :

بالسهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته صلب الوزارة والمؤسسات والمنشآت العمومية الراجعة إليها بالنظر وفقا للتراتيب الجاري بها العمل والمساهمة في وضع البرامج والإستراتيجيات الوطنية والقطاعية وخطط العمل لتكريس الحوكمة ومكافحة الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها وفق المعايير والمؤشرات المعتمدة في هذا المجال،

- نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة والحفاظ على المال العام وحسن التصرف فيه والتعهد بحالات التبليغ عن شبهات الفساد ومتابعتها والسهر على احترام مدونات السلوك والأخلاقيات المهنية وحسن تطبيق أدلة الإجراءات ومتابعة التصريح بالمكاسب والمصالح،
- تنظيم الملتقيات والندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالحوكمة والتوقي من الفساد، وتمثيل الوزارة لدى الهيآت والهياكل المعنية بالحوكمة ومكافحة الفساد وإبداء الرأي في برامج التكوين وتعزيز قدرات الأعوان العموميين وخاصة في مجال الحوكمة والتوقي من الفساد وتعزيز علاقة الإدارة بالمجتمع المدني في إطار دفع المسار التشاركي والتشاوري،

- إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية سواء منها المعروضة على الوزارة في إطار الاستشارة أو تلك المقترحة منها واقتراح الآليات والإجراءات التي من شأنها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة ومتابعة ملفات الفساد ومآلها والإحصائيات حولها سواء تلك التي هي محل تدقيق أو موضوع مهمة رقابية،

- المشاركة في إعداد الاستبيانات والإحصائيات تطبيقا للمعايير الدولية في قياس مستوى الفساد عبر مؤشرات موضوعية حسب القطاعات والوظائف والخدمات و إبداء الرأي في جميع المسائل ذات العلاقة بالحوكمة المعروضة عليها والمتابعة الدائمة للهياكل المكلفة بالنفاذ إلى المعلومة وبالأخلاقيات المهنية والتبليغ عن الفساد وبالجودة وبالعلاقة مع المواطن وبالإدارة الإلكترونية والتنسيق مع المصالح الإدارية والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة لتقييم نوعية الخدمات المسداة واقتراح الحلول الملائمة لتعصير أساليب العمل وتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات ،

- متابعة الإجابات على التقارير الرقابية الصادرة عن الهيئات والهياكل الرقابية وتعزيز التعاون مع مصالح الحوكمة برئاسة الحكومة.

ج. العلاقات الوظيفية مع الأطراف الخارجية:

- تؤسس خلية الحوكمة علاقات وظيفية مع الأطراف الخارجية ذات العلاقة خاصة منها الهيكل الإداري المكلف بالحوكمة برئاسة الحكومة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والمجتمع المدني.
- ويوضح الرسم البياني التالي علاقة خلية الحوكمة مع أهم الأطراف الخارجية ذات العلاقة:

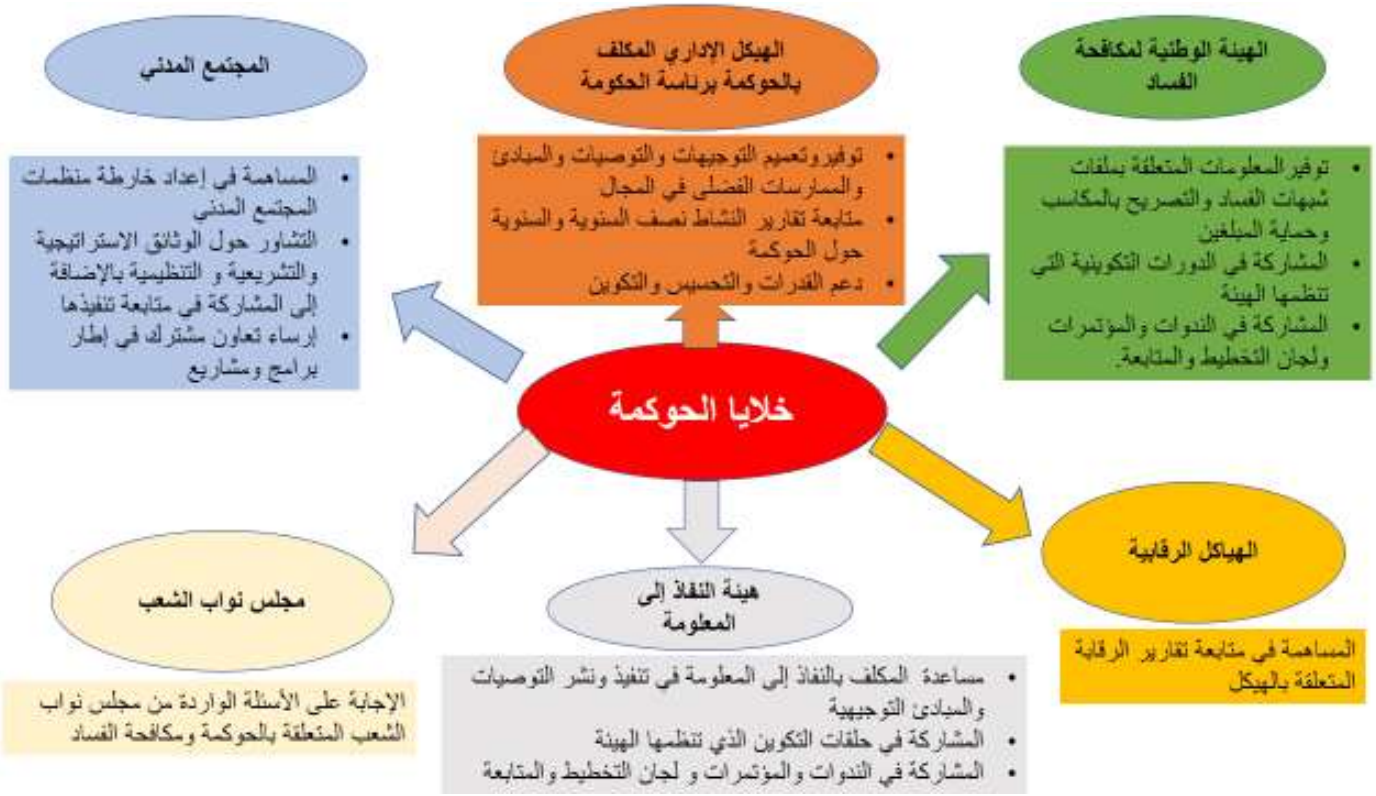
خلايا الحوكمة
الهيكل الإداري المكلف بالحوكمة برئاسة الحكومة
توفير وتعميم التوجيهات والتوصيات والمبادئ والممارسات الفضلى في المجال
متابعة تقارير النشاط نصف السنوية والسنوية حول الحوكمة
دعم القدرات والتحسيس والتكوين
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
توفير المعلومات المتعلقة بملفات شبهات الفساد والتصريح بالمكاسب وحماية المبلغين
المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الهيئة
المشاركة في الندوات والمؤتمرات ولجان التخطيط والمتابعة.
المجتمع المدني
المساهمة في إعداد خارطة منظمات المجتمع المدني
التشاور حول الوثائق الاستراتيجية والتشريعية و التنظيمية بالإضافة إلى المشاركة في متابعة تنفيذها
إرساء تعاون مشترك في إطار برامج ومشاريع
الهياكل الرقابية
المساهمة في متابعة تقارير الرقابة المتعلقة بالهيكل
هيئة النفاذ إلى المعلومة
مساعدة المكلف بالنفاذ إلى المعلومة في تنفيذ ونشر التوصيات والمبادئ التوجيهية
المشاركة في حلقات التكوين الذي تنظمها الهيئة
المشاركة في الندوات والمؤتمرات و لجان التخطيط والمتابعة
مجلس نواب الشعب
الإجابة على الأسئلة الواردة من مجلس نواب الشعب المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد

II مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي

- وثيقة تحدد المعايير القيمية والسلوكية المهنية المطلوب أن يتبعها أفراد مهنة ما (الصحافة ،الامن ، ...) . وتعرف بأنها بيان المعايير المثالية لمهنة من المهن تتبناه مهنة معينة أو مؤسسة لتوجيه أعضائها لتحمل مسؤولياتهم المهنية.
- مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة، بحيث تكون مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها.

- عرفت أخلاقيات الإدارة اهتمام الدارسين خاصة بسبب ازدياد وعي المجتمع بأهمية الجودة والنزاهة في إسداء الخدمات العامة وكذلك بسبب تراجع الثقة في المؤسسات العامة نتيجة انتشار الفساد.
- عرفت أخلاقيات الإدارة تطورا من مجرد مسألة ذاتية تخص الفرد ومرجعيته الدينية والاجتماعية والأخلاقية إلى مسألة إدارية تتعلق بثقافة وقيم المؤسسة لابد من إعداد الأفراد وتكوينهم والنهوض بمهاراتهم في هذا المجال.

القانون المقارن

Code de valeurs et d'éthique (Canada)

The Civil service code (Grande Bretagne)

Civil-Service-Code-of-Standards (Irlande)

Code of Ethics for Civil Servants (Croatie)

الأساس القانوني للأمر عدد 4030 لسنة 2014

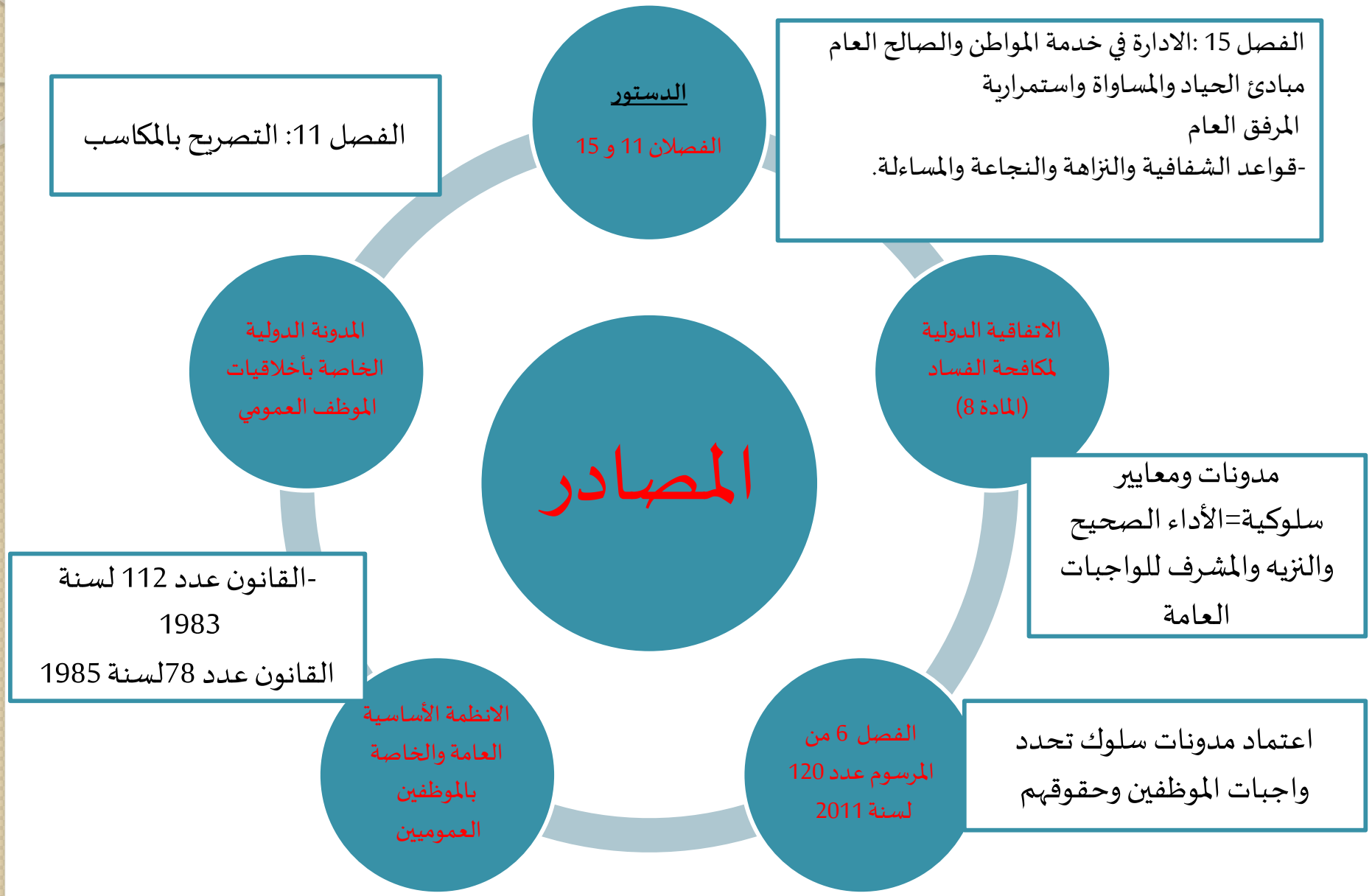

أهداف المدونة

- وردت أساسا ضمن الديباجة :

-تأطير السلوك والأخلاقيات المهنية داخل القطاع العام

-إطار لحماية العون العمومي من جهة، وترشيد سلوكه ونظم العلاقات التي ينسجها في بيئة العمل من جهة أخرى.

-تكريس منظومة قيمية خاصة بالعون العمومي

- تساعد على تجاوز الوضعيات الخلافية التي قد تعترضه طيلة مساره المهني.
- وثيقة بيداغوجية من أجل الالمام بالواجبات المهنية
- وظيفة وقائية وترسيخ لقيم الرقابة الذاتية

الرقابة الذاتية وتنمية المسؤولية الفردية

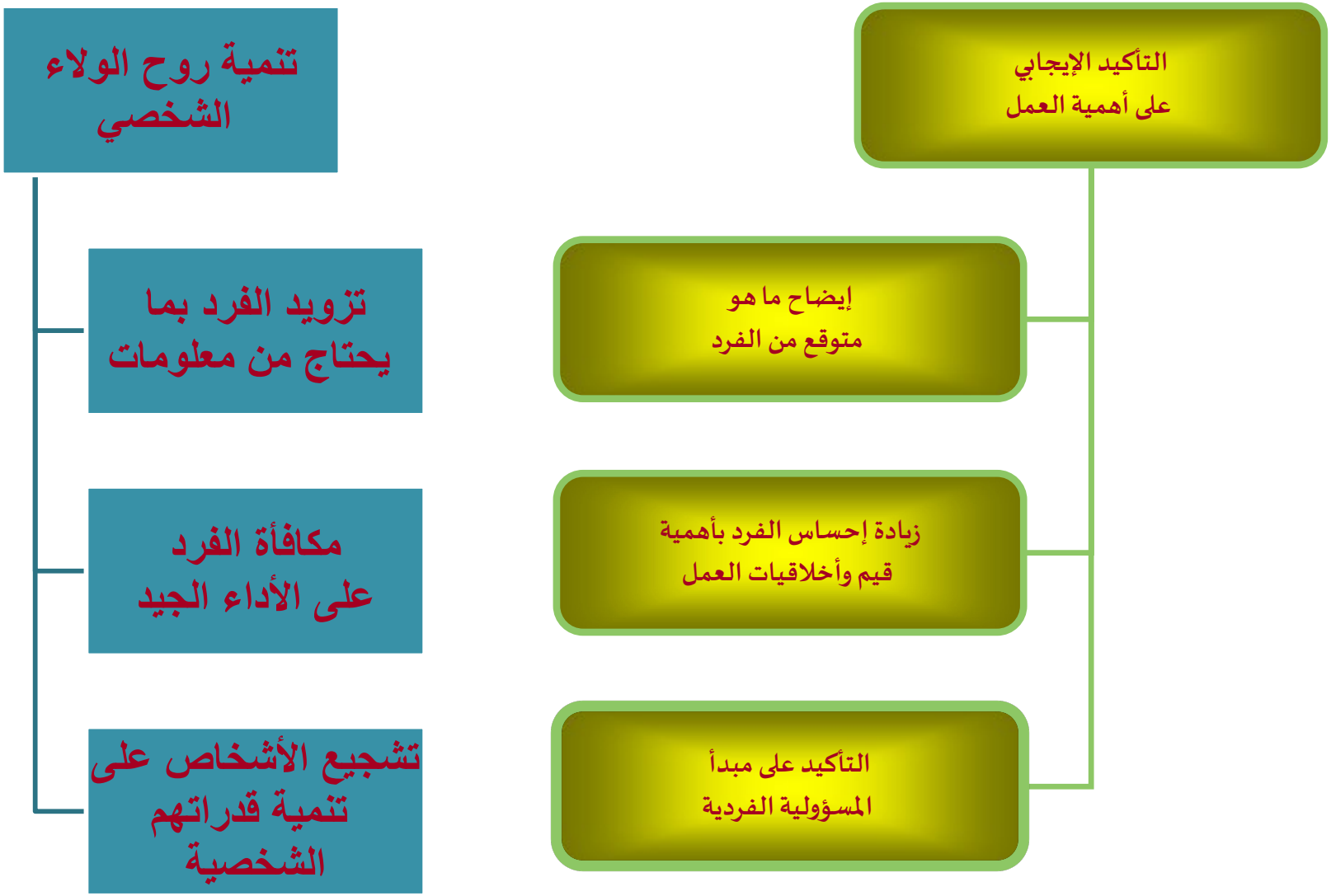

مضمون مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي

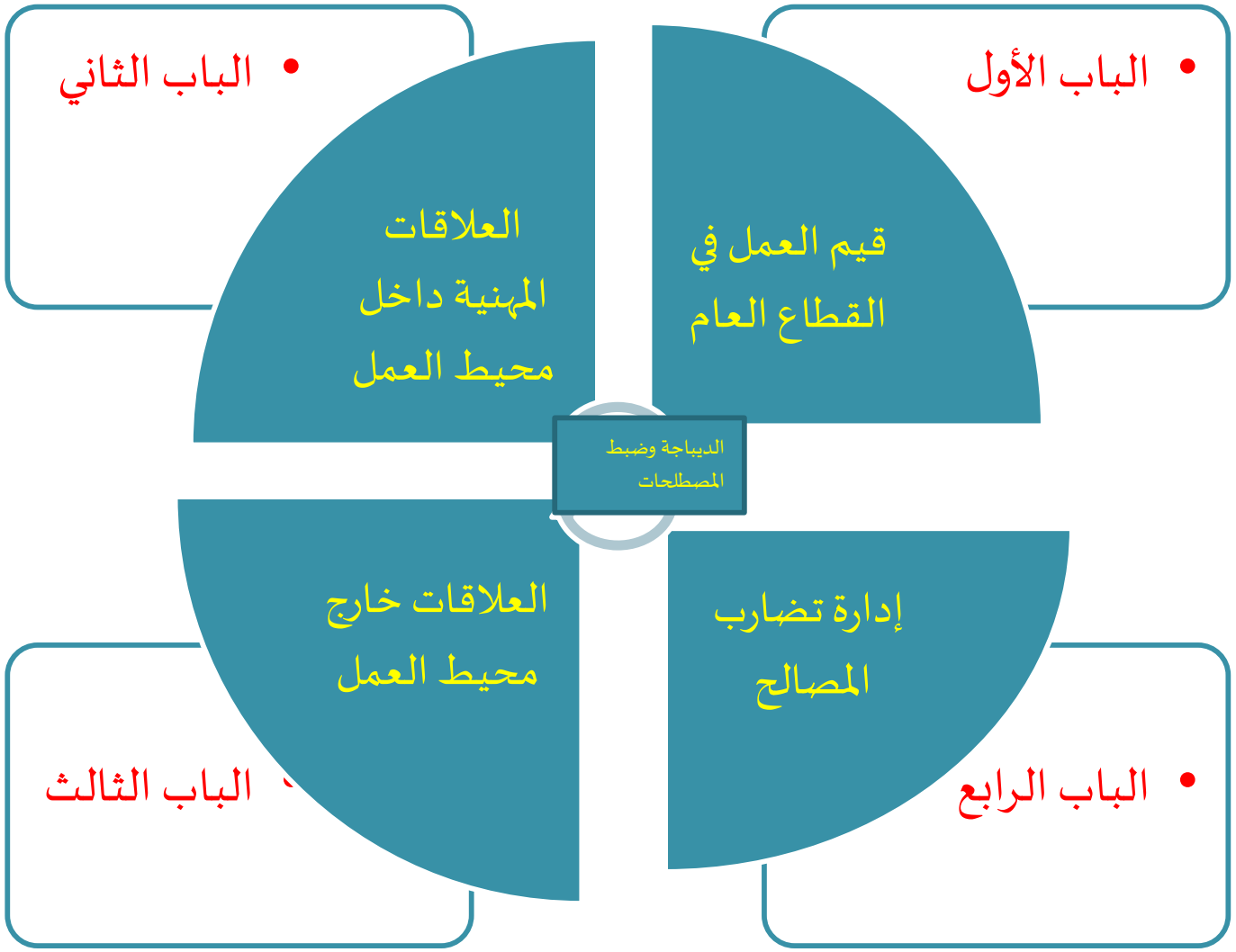

قيم مدونة السلوك التي يحرص عليها العون

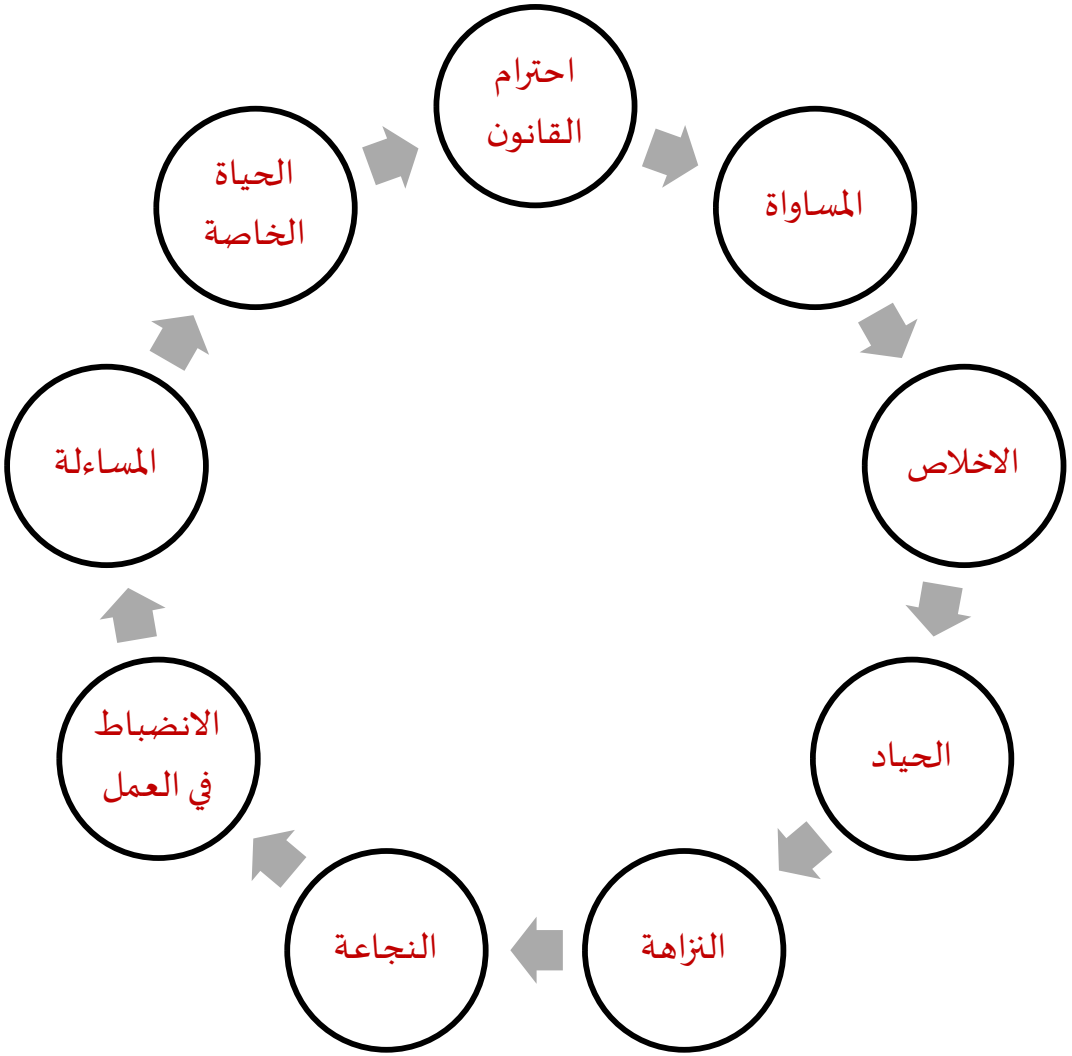

العلاقات داخل محيط العمل

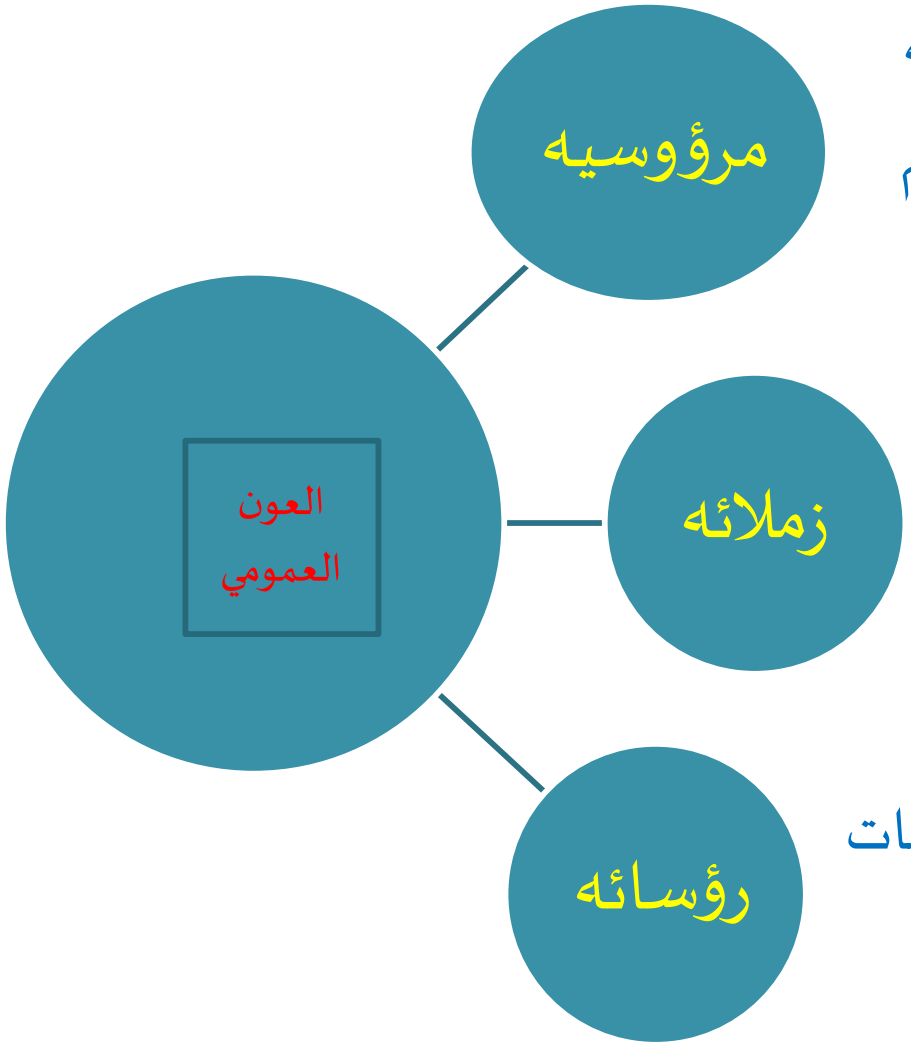

- مثالا يحتذي به
- مناخ العمل السليم والبيئة المحفزة.

- التعاون
- الاحترام

- الامتثال للتعليمات
- الاحترام

ماذا
تنص المدونة حول علاقة العون العمومي بمرؤوسيه؟

يحرص العون العمومي على :

1. أن يكون مثالا يحتذى به من قبل مرؤوسيه وخاصة فيما يتعلق باحترام مقتضيات مدونة السلوك

2. مساعدة مرؤوسيه على تنمية مهاراتهم وحسن تأطيرهم قصد الرفع من مردوديتهم.

3. تقييم مردود مرؤوسيه بكل موضوعية وتجرد طبقا لنظام التقييم الساري المفعول.

4. احترام حقوق مرؤوسيه والتعاون معهم دون تفضيل أو تمييز.

5. تحمل المسؤولية شخصيا عن الأوامر والتعليمات التي يوجهها لمرؤوسيه.

6 . التعهد بتأكيد تعليماته كتابيا كلما تلقى احترازا كتابيا صادرا عن أحد مرؤوسيه عن تعليماته المقدوح في شرعيتها.

7. المساهمة في خلق مناخ عمل سليم وودي وتجنب الحط من كرامة مرؤوسيه والتحرش بهم

ماذا
تنص المدونة حول علاقة العون العمومي برؤسائه؟

يحرص العون العمومي على ما يلي :

1. احترام رؤسائه دون سعي لاسترضائهم لكسب أي معاملة تفضيلية.

2. الامتثال لتعليمات رئيسه المباشر وتنفيذها. فإذا كانت تلك التعليمات مخالفة بداهة للقانون، فعلى العون إعلام رئيسه كتابيا بهذا الخرق ولا يلزم بتنفيذ هذه التعليمات إلا إذا أكدها الرئيس المباشر كتابيا، وعلى مسؤوليته. ويتوجب على العون العمومي في كل الحالات رفض تنفيذ التعليمات التي تشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

3. التعاون مع رؤسائه و إفادتهم بنصائحه وبخبرته وبكل المعلومات التي بحوزته والإعراض عن تعمد مغالطتهم وعرقلتهم.

4. إعلام رئيسه المباشر بكل خرق للقانون لاحظه أثناء إنجاز العمل

ماذا
تنص المدونة حول علاقة العون العمومي بزملائه؟

يحرص العون العمومي على ما يلي :

1 . التعاون مع زملائه بإفادتهم بآرائه ومساعدتهم على إيجاد حلول للإشكاليات وتطوير أساليب العمل

2 . تجنب التشكيك في كفاءة زملائه.

3 . التصرف بلباقة واحترام مع زملائه والمحافظة على علاقات ودية معهم دون تمييز.

4 . احترام خصوصية زملائه والامتناع عن سوء استعمال معلومات تخص حياتهم الشخصية لغاية الإضرار بهم.

5 . تجنب كل سلوك غير أخلاقي وكل شكل من أشكال التحرش وكل تصرف من شأنه أن يمس بالأخلاق الحميدة.

6 . المساهمة في خلق مناخ عمل سليم وودي

العلاقات مع المحيط الخارجي

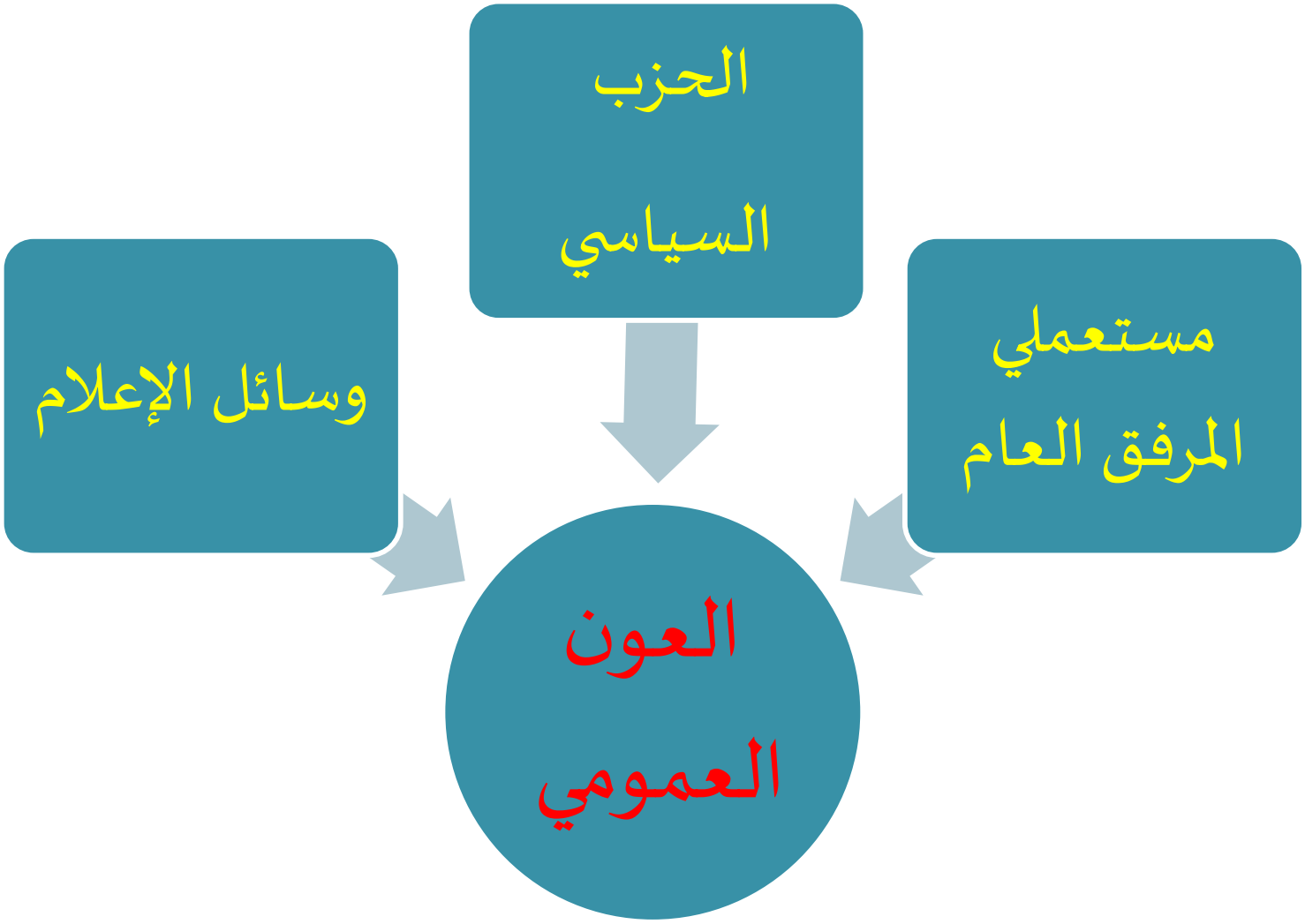

ماذا
تنص المدونة حول علاقة العون العمومي بمستعملي المرفق العام؟

يقوم العون العمومي بإسداء خدمات لفائدة مستعملي المرفق العام بكل فاعلية وكفاءة في إطار **احترام علوية القانون ومقتضيات المصلحة العامة واستمرارية المرفق العام.**

1. يعامل العون العمومي مستعملي المرفق العام بكل **احترام.**

2 . يحرص العون العمومي على أن يكون متفرغا لخدمة مستعملي المرفق العام ويجيب على **المطالب والشكايات في الآجال.**

3. يحترم العون العمومي حقوق ومصالح مستعملي المرفق العام ويحرص على معاملتهم على قدم **المساواة دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الجنسية أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو الانتماء الجهوي أو الثروة أو المركز الوظيفي أو أي شكل من أشكال التمييز**

4 . يمتنع العون العمومي عند القيام بوظائفه عن أي تصرف قد يؤدي **إلى الإضرار بشخص أو مجموعة أشخاص أو هيئة ما ويحرص على مراعاة حقوق الغير ومصالحه المشروعة.**

5 . يولي العون العمومي عناية خاصة **بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية** ويحرص على تقديم العون والمساعدة اللازمين لهم،

6 . يعمل العون العمومي على **تمكين المواطنين من النفاذ إلى الوثائق الإدارية في حدود صلاحياته وطبقا للتشريع** الجاري به العمل.

7 . يمتنع العون **العمومي عن تسريب المعطيات والمعلومات الشخصية الخاصة بمستعملي المرفق العام التي اطلع عليها بمناسبة القيام بوظيفه وعن استعمالها لغايات غير مهنية.**

قيس بالضياف

ماذا
تنص المدونة حول علاقة العون العمومي بوسائل الإعلام؟

1 . يمتنع العون العمومي عن **الإدلاء بأي تصريح أو مداخلة وعن نشر أو إفشاء معلومات أو وثائق رسمية عن طريق الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام حول مواضيع تهم وظيفته** أو الهيكل العمومي الذي يعمل به **بدون الإذن المسبق والصريح من رئيسه المباشر أو رئيس الهيكل الذي ينتمي إليه**

2 . يجب على العون العمومي أن **يمتنع عن القيام بتصريحات مهما كان نوعها تتعارض مع التكتم المهني والحفاظ على المصلحة العليا للدولة.**

3 . يمتنع العون العمومي **عن عرقلة الإفصاح عن وثائق أو معطيات رسمية يتوجب أو يسمح نشرها للعموم وعن نشر معلومات مغالطة أو غير صحيحة حول مواضيع تهم وظيفته أو الهيكل العمومي الذي يعمل به.**

4 . لا يمكن للعون العمومي **نشر معلومات أو وثائق ذات صلة بوظيفته** أو بالهيكل العمومي الذي ينتمي إليه إلا طبقا للتشريع الجاري به العمل.

ماذا

تنص المدونة حول علاقة العون العمومي بالنشاط السياسي؟

1-يمتنع العون العمومي عن استغلال مركزه من أجل غايات سياسية أو حزبية.

2-يمتثل العون العمومي للقوانين التي تمنع عليه ممارسة نشاط سياسي أو حزبي بسبب خصوصية مركزه أو وظائفه.

3-يقوم العون العمومي بأداء وظائفه بكل حياد وموضوعية بغض النظر عن آرائه السياسية أو انتمائه الحزبي.

إدارة تضارب المصالح

- عدم الجمع بين وظائف غير متناسبة
- التصريح بالمصالح
- حسن إدارة موضوع الهدايا
- الامتناع عن المشاركة في أخذ القرارات في صورة وجود أو احتمال وجود تضارب مصالح

ماذا
تنص المدونة حول التصريح بالممتلكات؟

يخضع العون العمومي **بداية من شروعه في عمله** في رتبة أو وظيفة معينة، وكل ما اقتضت طبيعة وظيفته حسب ما يحدده القانون أو النظام الأساسي، لواجب لتصريح على الشرف بأملاكه وأملاك قرينه وأبنائه القصر سواء كانت منقولة أو عقارات.

ويتم تحيين أو تجديد التصريح بصفة دورية حسب الفترة التي يحددها القانون أو النظام الأساسي. كما يتولى العون العمومي القيام بالتصريح بممتلكاته بمجرد انتهاء مهامه.

ماذا
تنص المدونة حول تضارب المصالح؟

عند شعور العون بوجوده في وضعية تضارب مصالح أو خشية من الوقوع فيها، يعلم آنيا رئيسه المباشر الذي يبادر في حالة ثبوتها باتخاذ الإجراءات الملائمة لوضع حد لها.

ويتولى العون العمومي مهما كانت رتبته بمجرد مباشرته لمهامه التصريح كتابة لرئيسه المباشر بحالات المصالح الخاصة التي من شأنها أن تتضارب مع الالتزامات الموكولة إليه.

ماذا
تنص المدونة حول الهدايا والفوائد والنشاط الموازي؟

الهدايا والفوائد وغيرها من الامتيازات

يمتنع العون العمومي عن طلب أو اشتراط أو قبول هدايا أو هبات أو فوائد مهما كانت لنفسه أو لفائدة الغير قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على موضوعيته في آداء مهامه.

النشاط الموازي

لا تتناسب صفة العون العمومي مع كل نشاط يتضارب مع شرف مهنته أو يخل بأداء واجباته. ولا يسمح للعون العمومي بممارسة نشاط آخر موازي بمقابل إلا بترخيص يخول له الجمع في نطاق القوانين والتراتيب المنظمة لنشاطه الأصلي

نجاعة مدونة السلوك

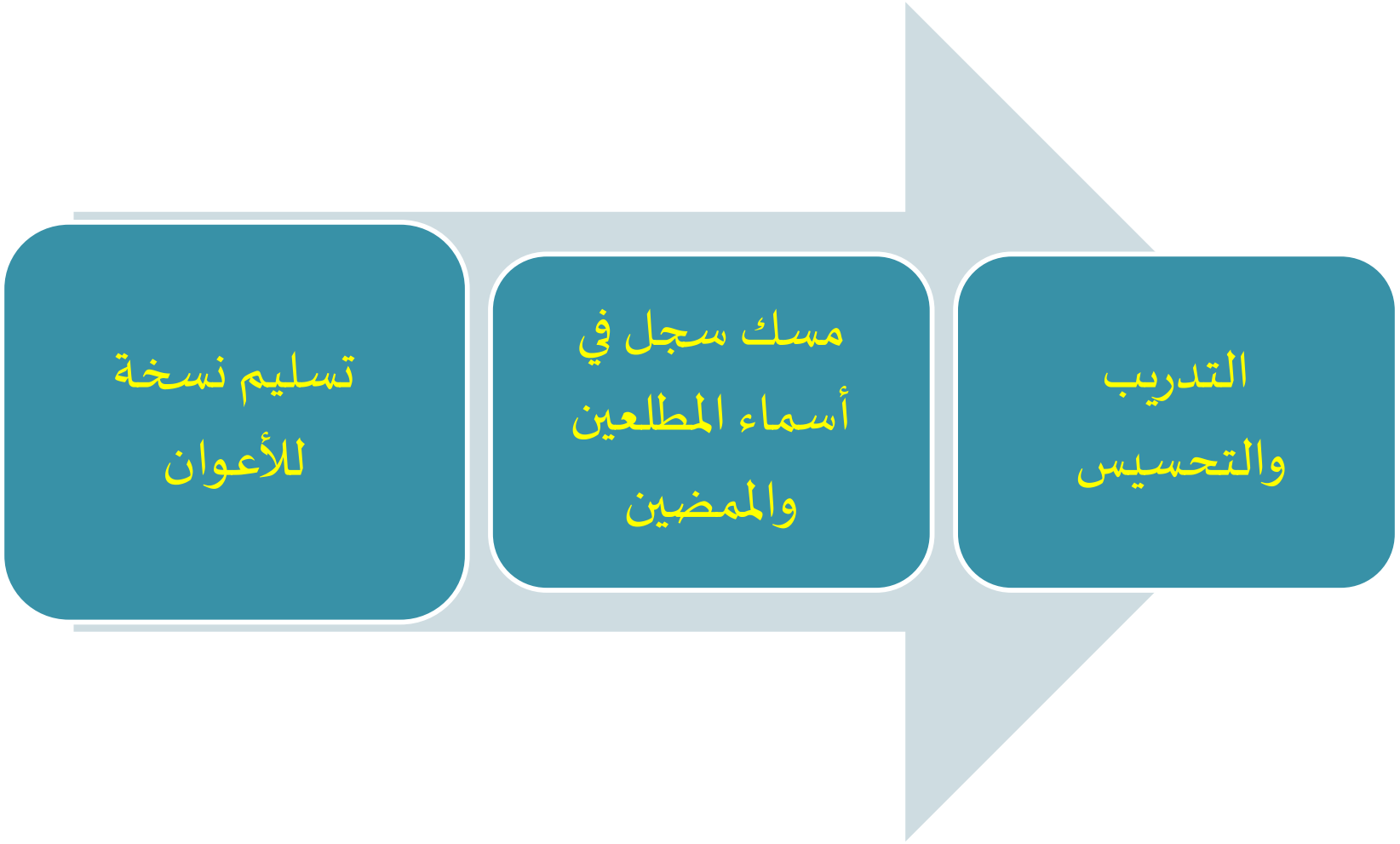

- الفصل2 من الامر «. يلتزم جميع الأعوان العموميين من مختلف الأصناف والرتب الإدارية ومهما كان موقعهم الوظيفي، العاملين بمختلف مصالح الدولة المركزية والجهوية والمحلية والعاملين بمختلف الجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية بالاطلاع على هذه المدونة والامتثال لقواعدها.»

- الفصل 3 . يمضي العون العمومي إثر انتدابه على تسلمه لنسخة من المدونة واطلاعه عليها وذلك في جدول يمسك للغرض.

نظام الجودة إيزو 9001

إرساء نظام الجودة الخاص بالوزارة iso 9001تكريسا لمبدأ النجاعة:

تولي وزارة التجهيز والإسكان لنظام الجودة أهمية بالغة باعتباره من النقاط الأساسية التي نص عليها الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها الذي نص في فصله 4 على أن أول عضو بتركيبة لجنة الحوكمة هو المعني بالجودة.

وتعتبر وزارة التجهيز والإسكان من أول الوزارات التي اعتمدت إجراءات إرساء نظام الجودة iso 9001 إصدار 2015 وذلك في إطار تحسين جودة الخدمات الممنوحة للمتعاملين معها من خلال التركيز على تطوير أهم الأنشطة الخاصة بقطاع التجهيز والإسكان.

- تقديم مسار إنجاز المهمة:

تم **اختيار مكتب خبراء** لمساندة عمل الوزارة وتم إسناد هذه المهمة إلى **وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**، وقد عملت الوزارة على اتباع مسار تشاركي في جميع مراحل إنجاز المهمة وذلك من خلال عقد العديد من الجلسات مع رؤساء الهياكل الإدارية وتعيين فرق عمل ومسؤولين عن الجودة بكل هيكل بالوزارة،

ولتجسيم هذا التمشي فقد تم إصدار مقرر من وزير التجهيز والإسكان والبنية التحتية بتاريخ 27 نوفمبر 2020 يتعلق بتعيين فريق عمل مكلف بمتابعة إرساء نظام الجودة بالوزارة طبقا لما نصت عليه مواصفات الجودة "إيزو 9001 إصدار 2015 " والقاضية بتعيين مسؤولين عن الجودةresponsables qualité ومسؤولين عن السيرورات pilotes ، ثم تم تحيين هذا المقرر في 8 نوفمبر2021 ويتم باستمرار إمضاء ميثاق سياسة الجودة بعد كل تدقيق داخلي وخارجي.

ويُكلف فريق العمل خاصة بما يلي:

- الحرص على تطبيق الإجراءات المضمنة بنظام الجودة،
- العمل على ضمان الانخراط في مسار الجودة بروح المشاركة والمسؤولية لتحقيق الأهداف المرسومة،
- العمل على ضمان استمرارية تطبيق مواصفات نظام الجودة بالوزارة.

- **تلخيص النتائج والإنجازات المحققة:**

تم ضبط أهم الأنشطة التي وقع الإنتهاء من تشخيصها وتقييمها وتحديد مسارات إصلاحها وتتفرع عنها أنشطة متصلة بمجال تدخل هذه الأنشطة الأساسية والمتمثلة في:

- التصرف في المشاريع (إبتداء من التخطيط مرورا بالدراسات والإنتهاء إلى الإنجاز والختم النهائي)،

التصرف في المصادقات الممنوحة للباعثين العقاريين وللمقاولات باعتبارها أهم التراخيص التي تخول للشركاء الإقتصاديين ممارسة النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية.

والتصرف في المشاريع على المستوى الجهوي.

بالإضافة كذلك لما يتفرع عن هذين النشاطين الهامين من أنشطة فرعية متصلة بهما تتعلق بالتصرف في المخاطر والتدقيق الداخلي والمتابعة والتقييم المستمر وضبط مسارات واضحة في إنجاز المشاريع والدراسات المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية والصيانة الطرقية وتحرير حوزة المشاريع والحماية من الفيضانات والتهيئة الترابية والرد على عرائض المواطنين ...إضافة إلى تطوير الإمكانات البشرية الساهرة على هذا القطاع وتوفير الظروف المادية الملائمة لحسن التصرف في المشاريع والمصادقات الممنوحة للمقاولات ولبقية المتدخلين. وقياس مدى رضاء المتعامل مع الإدارة وتقييم الأداء وإجراء تدقيق داخلي مستمر بكل هيكل إداري بالوزارة ساهر على هذين النشاطين.

- ويرتكز هذا النظام على ضرورة الإستجابة إلى القواعد الواردة بمواصفة "إيزو9001إصدار 2015 " وهو ما يعني ضرورة تطوير التصرف في الموارد البشرية والمالية والمادية لتحقيق الأهداف الخاصة بالوزارة من جهة وتحقيق الجدوى الإدارية والنجاعة في التصرف الإداري بالإدارات الجهوية من جهة أخرى. حتى تكون حلقة الأنشطة مترابطة ومتماسكة ومبنية على أسس قانونية واضحة وشفافة للإرتقاء بخدمات الإدارة إلى مستوى المعايير الدولية وإيلائها الأهمية التي تستحقها من أجل إرضاء المتعاملين معها.

- وقد عملت الوزارة على إنهاء جميع مراحل إرساء نظام الجودة المذكور بجميع مكوناته المتفق عليها، كما تم اعتماد تدقيق خارجي لجميع مسارات النظام والحرص على تكوين المدققين الداخليين الذين سيتولون متابعة تطبيق نظام الجودة بالتنسيق مع الهياكل الإدارية المعنية بصفة دورية وتقييم الإنجازات وتطويع المستجدات والتكنولوجيات الحديثة بغاية تطوير إسداء الخدمات وتحيينها كلما اقتضى الأمر ذلك.

وقد حرصت الإطارات العاملة بوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على بلوغ الأهداف المرسومة وعملت على تحسيس جميع الهياكل الإدارية بأهمية نظام الجودة المعتمد وقامت إلى جانب خبراء بإجراء تدقيق داخلي إفتراضي للتحقق من مدى إنجاح المسارات المعتمدة قبل أن يتم إجراء تدقيق خارجي رسمي للنظام المعتمد من الوزارة.

- **مقترحات وتوصيات للسنوات الموالية:**

تم إنهاء إرساء نظام الجودة المذكور بالوزارة وإتمام جميع مراحله خلال سنة 2020 و تم تنظيم إجراءات إمضاء وتسليم وثيقة العلامة في سنة 2021، مع الحرص على المتابعة والتدقيق خلال السنوات اللاحقة لضمان تطبيق نظام الجودة المذكور والمحافظة على الإعتماد حيث تم إجراء تدقيق خارجي في 6 و7 جانفي 2022 وإمضاء ميثاق الجودة 2022-2024 وسيتم بصفة مستمرة متابعة التدقيق للحفاظ على العلامة.

شكرا على الإنتباه